

هۆکاره ئاراسته کاره کانی توندوتیژی خیزانی له سهه بنه مای جیندهه: بهرپوه به رایه تی گهرمیان به نمونه

العوامل الموجهة للعنف الأسري على أساس الجندر: إدارة گهرمیان نموذجا

Factors directed Gender based violence against women: Garmian administration as a model.

عالیه فرج مستهفا^١

^٢ بهشی کومه ناسی، کۆلیژی زانسته مروفایه تیبیه کان، زانکۆی سلیمانی، شاری سلیمانی، ههریمی کوردستان، عێراق

Corresponding author's e-mail: Alia.mustafa@univsul.edu.iq

پوخته ی توژیینه وه:

ئه م توژیینه وه یه لیکۆلینه وه سه بهاره ت به هۆکاره ئاراسته کاره کانی توندوتیژی له سهه بنه مای جیندهه به رامبهه ژن له ناو خیزاندا ده کات له شاره کانی بهرپوه به رایه تی گهرمیان. هۆکاره کان ده بنه هۆکاره خودیه تایبه ته کان به هاوسه ران وه هۆکاره باب ته یبه کومه لگایه کان له هۆکاری کولتوری، کومه لایه تی، ئایینی وه هۆکاره سیاسی و کارگێڕینه کان. توژیهر له م توژیینه وه دا پابه ندبووه به پهیره وی وه سفی شیکاری له لیکۆلینه وه ی له گرفتی توژیینه وه و دیاریکردنی هه ره به که له کومه لگای توژیینه وه به شاره کانی بهرپوه به رایه تی گهرمیان ونمونه ی توژیینه وه به شازده ژن و پیاو له نیوه ندی کومه لگای توژیینه وه. له گه ل دیاریکردنی چاوپێکه وتنی قوول وه ک ئامرازی کۆکردنه وه ی زانیاری په یوه ست به هۆکاره ئاراسته کاره کانی توندوتیژی له سهه بنه مای جیندهه.

له ئه نجامه کانی توژیینه وه، توندوتیژی دهروونی وتوندوتیژی کومه لایه تی په یوه ست به جوله ی ژنه وه داده نریت به بلاوترین وزۆرتین توندوتیژی پراکتیزه کراو له توندوتیژی به کان دژ به ژنان له سهه بنه مای جیندهه وه داویدا توندوتیژی ئابوری. ههروه ها داننان به وه ی که گرنگترین هۆکاره خودیه کاریگه ره کان له ئاراسته کردنی توندوتیژی دژ به ژنان له سهه بنه مای جیندهه بریتیین له لیکتینگه شتن و ناسی هۆشیاری هاوسه ران وله هۆکاره باب ته یبه کومه لگایه کان که زۆرتین رۆلی ئاراسته کردنی توندوتیژی له سهه بنه مای جیندهه له ناو شاره کانی بهرپوه به رایه تی گهرمیاندا بووه بریتیه له هۆکاری ئابوری.

توندوتیژی له سهه بنه مای جیندهه: هه موو گوتاریک یان کرده یه ک یان ره فتاریکی زاره کی یان نازاره کی ئاراسته دژ به ژن بکریت له سهه بنه مای جیندهه (له بهر ئه وه ی مینه یه) له ناو خیزاندا له شاره کانی بهرپوه به رایه تی گهرمیان.

وشه کللییه کان: هۆکاره کاریگه ره کان، توندوتیژی خیزانی، جیندهه.

گۆفاری زانکۆی هه له بجه: گۆفاریکی زانستی ئه کادیمییه زانکۆی هه له بجه ده ری ده کات	
DOI Link	http://doi.org/10.32410/huj-10539
رێککه وته کان	رێککه وتی وه رگرتن: ٢٠٢٣/٢/٦ رێککه وتی په سه ندکردن: ٢٠٢٣/٤/٢٦ رێککه وتی بلاوکردنه وه: ٢٠٢٤/٦/٣٠
ئیمه یلی توژیهر	Alia.mustafa@univsul.edu.iq
مافی چاپ و بلاو کردنه وه	© ٢٠٢٤ پ.ی.د. عالیه فرج مستهفا، گه یشتن به م توژیینه وه یه کراوه یه له ژیر په زامه ندی 4.0 CCBY-NC-ND

Research Summary:

The research deals with the study of the factors that direct gender-based violence against women within the family in the cities of the Garmian administration, where the factors are classified into subjective factors related to the spouses and other objective societal factors that include cultural, social, religious, and political and administrative factors. The researcher adopts the descriptive analytical approach in studying the research problem by defining the research community in the cities of the Garmian administration and the research sample with sixteen men and women within the research community.

Among the main results of the research, the most common and practiced patterns of gender-based violence against women within the family in the cities of the Garmian administration are psychological violence and social violence related to women's movement, followed by economic violence. Both the understanding and the level of awareness of the spouses are considered among the most important subjective factors influencing the direction of gender-based violence. The cultural factor is one of the most influential factors in directing gender-based violence against women within the family in the cities of the Garmian administration. Influencing factors, Family Violence, Gender.

ملخص البحث:

يتناول البحث دراسة العوامل الموجهة للعنف المبني على أساس الجندر ضد المرأة داخل الأسرة في مدن إدارة كهرميان، حيث تصنف العوامل إلى عوامل ذاتية متعلقة بالزوجين وأخرى موضوعية مجتمعية تشمل العوامل الثقافية، الاجتماعية، الدينية والعوامل السياسية والإدارية. تتبنى الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مشكلة البحث من خلال تحديد مجتمع البحث بمدن إدارة كهرميان وعينة البحث بستة عشر من الرجال والنساء داخل مجتمع البحث، حيث حددت الباحثة المقابلة المعمقة كأداة لجمع المعلومات المتعلقة بالعوامل الموجهة للعنف المبني على أساس الجندر.

من نتائج البحث، أن الأنماط الأكثر شيوعاً وممارسةً من العنف المبني على أساس الجندر داخل الأسرة في مدن إدارة كهرميان هو العنف النفسي والعنف الاجتماعي المتعلق بحركة المرأة، تليه العنف الاقتصادي. واعتبار كلاً من التفاهم ومستوى الوعي للزوجين من أهم العوامل الذاتية المؤثرة في توجيه العنف المبني على أساس الجندر. والعامل الثقافي من العوامل الأكثر تأثيراً في توجيه العنف المبني على أساس الجندر ضد المرأة داخل الأسرة في مدن إدارة كهرميان

الكلمات المفتاحية: العوامل الموجهة، العنف الأسري، الجندر

١. تحديد الإطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث

يُعد العنف بأنماطها المعروفة أحد القضايا المعاصرة التي يتم تناولها من قبل المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن تبني وكالات الأمم المتحدة بأفرعها المؤسسية لقضية العنف كأحد معوقات تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. تركز الباحثة على دراسة العوامل الموجهة للعنف الأسري المبني على أساس الجندر وتلخص الباحثة مشكلة البحث في سؤال مفاده: ما هي العوامل الموجهة للعنف الأسري على أساس الجندر في إدارة طةرميان كأحد الإدارات المستقلة في إقليم كوردستان

ثانياً: أهمية البحث

يمثل موضوع البحث امتداداً للأبحاث المتعلقة بالعوامل الموجهة للعنف الأسري على أساس الجندر لذا سوف يستفاد منه كلاً من: المؤسسات البحثية في مجال العلوم النفسية والاجتماعية، مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال رصد ومواجهة العنف الموجه ضد النساء، المنظمات الجماهيرية الفاعلة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة ومراكز الدراسات الاستراتيجية في مجال القضايا الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن كون البحث إضافة للمكتبات الأكاديمية في الجامعات الكوردستانية.

ثالثاً: أهداف البحث

تمثل دراسة العوامل الموجهة للعنف الأسري على أساس الجندر الهدف الرئيس للبحث والذي يتفرع منه عدة أهداف فرعية، منها:
- الكشف عن الأنماط الشائعة من العنف الأسري ضد المرأة على أساس الجندر في إدارة كةرميان
- دراسة العوامل الاجتماعية الثقافية الموجهة للعنف المبني على أساس الجندر داخل الأسر
- إلقاء الضوء على العوامل السياسية والاقتصادية الموجهة للعنف المبني ضد النساء على أساس الجندر

رابعاً: مجالات البحث

المجال البشري: (١٦) مبحوث ومبحوثة، ستة منهم رجال وعشرة منهم نساء.

المجال المكاني: مدن إدارة كةرميان

المجال الزمني: من تاريخ ٢٠٢١/١١/١ إلى ٢٠٢٢/٤/١.

٢. تعريف المفاهيم الرئيسة للبحث

أولاً: العوامل الموجهة

يعرف قاموس علم الاجتماع مصطلح العامل على أنه متغير يمكن أن يؤدي إلى نتيجة معينة (د.محمد عاطف غيث، ٢٠٠٦، ١٥٦)، وأيضاً هي تلك المتغيرات الموجودة خارج نطاق الفرد، وهي متغيرات متميزة نسبياً، ويمكن أن تؤدي إلى نتيجة معينة (صقر، ٢٠١٩، ٥١). تُحدد الباحثة العوامل الموجهة بالعوامل الاجتماعية الثقافية من أعراف وعادات وتقاليد والمعتقدات المتعلقة بإدارة العلاقات داخل الأسرة والعوامل السياسية الاقتصادية من مستوى الدخل الأسري وواقع البطالة والنزاعات السياسية المؤثرة على توجيه وإعادة العنف الأسري المبني على أساس الجندر ضد المرأة في إدارة كةرميان بالتحديد.

ثانياً: العنف الأسري المبني على أساس الجندر

يُعتبر العنف ظاهرة اجتماعية تتكون من عدد من الأفعال التي يقوم بها مجموعة من الأفراد في إطار معين مدفوعين بانفعالات معينة، ملحقين الأذى بالآخرين من أجل تحقيق مصلحة معنوية أو مادية. ومن المنظور الاجتماعي يأتي المنظور القانوني الذي يُعرف العنف على أنه الاستعمال غير القانوني لوسائل ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية (شكور، ٢٠٠٥).

عرف معجم العلوم الاجتماعية العنف بأنه استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد من الأفراد (بدوي، ١٩٧٨، ص ٤٤١).

والعنف ضد المرأة سلوك أو فعل موجه إلى المرأة يقوم على القوة والشدة والإكراه، ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية، ناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على السواء، والذي يتخذ أشكالاً نفسية وجسدية متنوعة في الأضرار (البدر، ١٩٩٧، ص ١٩٩).

يُعرف العنف الأسري بأنه الأفعال التي يقوم بها أحد أعضاء الأسرة أو العائلة وتلحق ضرراً مادياً أو معنوياً أو كليهما بعضو آخر في نفس الأسرة أو العائلة، ويعني هذا بالتحديد: الضرب بأنواعه، وحبس الحرية والحرمان من حاجات أساسية، والإرغام على القيام بفعل ضد رغبة الفرد، والطرده والتسبب في كسور أو جروح، والتسبب في إعاقة أو قتل (التير، ١٩٩٧، ص ١٢٢).

العنف المبني على أساس الجندر من أهم أنماط العنف الممارس ضد المرأة، تبنته وثيقة بكين ويمثل العنف من منظور وثيقة بكين الصادرة من مؤتمر بكين عاملاً معوقاً أمام كل من: تحقيق المساواة بين الجنسين، وإقرار السلام واستمرار مسيرة التنمية. حيث ركزت وثيقة بكين على العنف الممارس ضد المرأة على أساس الجندر على أنه يمثل كل فعل عمل يمارس على أساس الجندر (أي جنس المرأة كأثني) وينتج عنه أذى أو خوف أو تهديد من النواحي النفسية والفسولوجية والجنسية والجسدية لإضافة إلى حرمان أو إقصاء المرأة من حقوقها داخل المجالين الخاص والعام (وثيقة بكين ١٩٩٥).

تحدد الباحثة تعريف العنف الأسري المبني على أساس الجندر بأنه كل قول أو فعل أو سلوك لفظي وغير لفظي توجه ضد المرأة على أساس الجندر (أي كونها أنثى) داخل الأسرة في إدارة كةرميان.

٣. العنف الأسري في الفكر النسوي

يشكل العنف الأسري خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع، فهو من جهة يصيب الخلية الأولى في المجتمع بالخلل، مما يُعيقها عن أداء وظائفها الاجتماعية والتربوية الأساسية في أحسن الاحوال وأفضل الظروف، وهو من جهة ثانية يساعد على إعادة انتاج انماط السلوك والعلاقات الغير سوية بين أفراد الأسرة، هذا يستوجب الاهتمام العلمي بهذه الظاهرة، لتحليل ووصف أسبابها وآلياتها.

أسست إيرين بيزي Erin Pizzey في عام ١٩٧١ أول مأوى للنساء المعنفات في إنكلترا، حينها كان العنف الأسري يشكل مشكلة اجتماعية غير معروفة لدى أية مؤسسة تابعة للمجال الخاص أو العام، بالمقابل كان العنف المنزلي يشكل أحد القضايا الأساسية للحركة النسوية الغربية، وتبنتها الحركة كإحدى نتائج لآلاف المساكن المخصصة للنساء المعنفات والمنتشرة في البلدان المتحدثة باللغة الإنجليزية.

والعنف الأسري عبارة عن مشكلة اجتماعية واسعة النطاق والتي تؤثر على أغلب الفئات المكونة للسكان وعلى أسس منظمة. إضافة إلى أن النساء والأطفال وكبار السن من الجنسين يتحملان الآثار السلبية للعنف الأسري. ويشمل أنماط من العنف الأسري: التعذيب، تقييد حركة المرأة ومنعها من الخروج من المنزل، استرقاق المرأة، التجاوزات الجنسية...

كما يعتبر العنف الأسري نتيجة اللامساواة الموجودة داخل البناء الاجتماعي للمجتمع، واللامساواة الموجودة داخل الأسرة على أساس العمر والجنس كعاملين أساسيين ومسئولين عن بناء علاقات غير متوازنة داخل الأسرة بين الجنسين (Elizabeth Shrader & Moserrat)

(Sagot, 2000, P4,5)

وبالرغم من أن هناك أنواع مختلفة من العنف مثل: العنف النفسي، السياسي، الفكري، الأسري أو المنزلي الجسدي، الجنسي واستخدام المرأة في الدعاية، إلا أن أغلب الكتابات الغربية تتناول العنف الأسري كأكثر الأنواع تأثيراً على المرأة. فالأسرة هي إحدى المجالات الهامة لدى المهتمين بظاهرة العنف ويتم التركيز عليها أكثر من بقية المجالات كمؤسسات التعليم والعمل، وذلك يرجع إلى وصفهم للأسرة بأنها هي الإطار الذي يمارس فيه نوعين من العنف: العنف الأسري والعنف الجنسي.

استمر مختلف تيارات الحركة النسوية الغربية من التيار النسوي الليبرالي ومرواً بتيار النسوي الماركسي والراديكالي وتيار ما بعد الحداثة وانتهاء بتيار النسوي الجندي بإلقاء مسئولية ممارسات العنف على عاتق الرجل داخل المجالين الخاص (الأسرة) والعام (المجتمع) إلى أن بدأت أخيراً تتشكل اتجاهات في دراسة العنف الأسري تتيقن أن العنف لا يكون دائماً ممارساً من قبل الرجال ضد النساء. وينسب التقرير الذي نشرته مؤسسة "موارد الأسرة والأبحاث" Family Resource & Research تقريراً عن العنف الأسري بعنوان "المنظور النسوي عن العنف المنزلي مقابل الدراسات العلمية"، الظهور المكثف للعنف الأسري الممارس ضد النساء إلى عدد من العوامل، منها:

- استغلال قضية العنف الممارس ضد النساء في الدعاية الانتخابية من قبل جهات سياسية.
- عدم اعتماد الإحصائيات المعتمدة علمياً في عرض العنف الممارس مجتمعياً وأسرياً وعن المسؤولين عن تلك الممارسات وضحاياها، إضافة إلى اعتماد الحركة النسوية أدوات منهجية لا تعدد بها مثلاً: التجارب الشخصية للنساء المعنفات كحالات خاصة تعتبر لدى رواد الحركة النسوية مصدراً للمعلومة ويتم الدراسة والتقييم على هذا الأساس. (Sam and Bunny Sewell's, 2000 edition, at <http:w->) (www.naplesfl.net)

٤. أنماط العنف الأسري الموجهة ضد المرأة:

تتعد أنماط العنف الأسري الموجه ضد المرأة، منها:

- العنف الجسدي مثل الصفع، الركل، شد الشعر، استخدام أداة تترك الخدوش والجروح على الجسم، استخدام سوائل حارقة تشوه الوجه والجسم.
- العنف اللفظي مثل السلوك الموجه بوسائط لفظية بهدف الإذلال، والتحقير يوجه بشكل مباشر، أو غير مباشر من أحد أطراف البيئية الأسرية، استخدام ألفاظ نابية، إطلاق النعوت السيئة، صب اللعنات، نذب الحظ، الانتقاد، التوبيخ واللوم،
- العنف النفسي مثل الحرمان من الحب والامن والاستقرار والاحترام والتقدير وتحقيق الذات، الحالة النفسية نتيجة تعرض المرأة للعنف الجسدي التي تؤدي إلى معاناة المرأة المتمثلة في كل من: الخوف، القلق / التوتر، الإحباط، اليأس والاكتئاب.
- العنف الاجتماعي مثل حرمان المرأة من فرص التقدم من خلال التعليم أو العمل، منع المرأة من زيارة الأهل والأقارب، التدخل في الحرية الشخصية للمرأة كالتدخل في اختيار الصديقات واختيار أنواع الملابس، الحرمان من حق التعبير عن الرأي.
- العنف الصحي مثل منع المرأة من التردد على عيادة الطبيب، منع المرأة من تناول حبوب منع الحمل، منع المرأة من تنظيم النسل، عدم توفير الغذاء اللازم للمرأة والأطفال.
- العنف الجنسي مثل إكراه الزوجة على المعاشرة الجنسية، سوء معاملة الزوج للزوجة أثناء المعاشرة، استخدام أساليب منحرفة وغير أخلاقية في المعاشرة، فتح القنوات الفضاوية الجنسية وسرد الحكايات الجنسية البذيئة.
- العنف الاقتصادي مثل حرمان المرأة من المصروف، إنفاق راتب المرأة على الأسرة، تحكّم الزوج في راتب الزوجة. (د. منى يونس و د. نازك عبد الحلیم قطيشات، ٢٠١١، ص ٤٧)

٥. العوامل الموجهة للعنف الأسري:

تتعدد الأسباب والعوامل الموجهة للعنف الأسري، منها:

١. العوامل الاقتصادية منها: ظروف المعيشة الصعبة، الفقر، البطالة، الظروف السكنية الصعبة.
٢. العوامل الثقافية والحضارية، منها: القسوة في التعامل مع أعضاء الأسرة، العنف، قيم الشرف والمكانة، غياب ثقافة الحوار والتشاور داخل الأسرة.
٣. العوامل الاجتماعية، منها: ازدياد نسب الطلاق والتفكك الأسري، ازدياد نسب الإدمان وتعاطي المخدرات/ سوء التربية والنشأة في بيئة عنيفة، سوء اختيار الزوج وعدم التناسب بين الزوجين في مختلف الجوانب بما فيها الفكرية.
٤. العوامل الدينية، منها: ضعف الوازع الديني، الفهم المغلوط للحق الشرعي لرب الأسرة في التعامل مع من تعول، التفسير الخاطئ للنصوص الدينية المتعلقة بعلاقة الرجل مع المرأة.
٥. العوامل الإدارية، منها: ضعف برامج الحماية الاجتماعية، ضعف مؤسسات الخدمات الاجتماعية (د.احلام محمود الطيري، ٢٠١٥).

٦. الإطار التطبيقي للبحث

أولاً: مجتمع البحث والعينة

تُعتبر إدارة كةرميان من الإدارات الرئيسية في إقليم كردستان، التي ظهرت عام ٢٠٠٦ بخريطة إدارية خاصة، ما لبث أن طرأ عليها تغيرات مستمرة. تقع إدارة كةرميان في الجزء الجنوبي الشرقي من إقليم كردستان العراق بين دائرتي عرض (٣٣ و٣٥) شمالاً وخطي الطول (٤١، ٤٤) شرقاً، إذ تحدها من الشمال محافظة السليمانية ومحافظة صلاح الدين وديالى من الغرب والجنوب على التوالي، في حين تمثل حدودها الشرقية الحدود الدولية مع جمهورية إيران الإسلامية بمسافة (١٥٣ كم مربع). تشغل إدارة كةرميان مساحة (٦٨٢٩ كم مربع) وهو ما يشكل نسبة (٩,٢٪) من إجمالي مساحة إقليم كردستان، تتكون إدارة كةرميان من ثلاث أفضية رئيسية هي: كلار، كفري وخانقين فضلاً عن عشر وحدات إدارية أخرى بمستوى ناحية. بينما من حيث السكان وحسب بيانات دائرة إحصاء السليمانية ٢٠١٦ بلغ العدد الإجمالي للسكان (٣٧٦٤٩٥) (إدارة كةرميان: دراسة في الجغرافيا الإدارية، ص١٣١).

حين يمثل إقليم كردستان بمحافظاته الأربعة مجتمع البحث، تحدد الباحثة العينة القصدية كعينة مناسبة لطبيعة موضوع البحث المتعلق بدراسة العوامل الموجهة للعنف الأسري على أساس الجندر حيث تشمل العينة ١٥ مبحوث/مبحوثة من: ناشطي وناشطات مؤسسات المجتمع المدني الفاعلين في مجال العنف الموجه ضد النساء، باحثي/ باحثات في المجالين النفسي والاجتماعي من الهيئات التدريسية في إدارة كةرميان والهيئات الإدارية للمؤسسات الحكومية المتعلقة بمواجهة العنف ضد النساء.

ثانياً: منهج البحث وأدوات جمع المعلومات:

تبنت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في كتابة البحث، فضلاً عن اعتماد المقابلة العميقة كأداة رئيسية في جمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث.

٧. خصائص عينة البحث

خصائص العينة	الذكور	%	الإناث	%
الفئة العمرية	١	%٦,٢٥	١	%٦,٢٥
١٩٧١- ١٩٦٠	١	%٦,٢٥	١	%٦,٢٥
١٩٨٠-١٩٧١	١	%٦,٢٥	٢	%١٢,٥٠
١٩٩٠-١٩٨١	٢	%١٢,٥٠	٤	%٢٥
٢٠٠٠-١٩٩١	٢	%١٢,٥٠	٣	%١٨,٧٥
المستوى التعليمي				
اعداديات	٢	%١٢,٥٠	٢	%١٢,٥٠
المعاهد	١	%٦,٢٥	٢	%١٢,٥٠
الجامعات	٤	%٢٥	٥	%٣١,٢٥
الحالة الاجتماعية				
أعزب	٢	%١٢,٥
متزوج	٥	%٣١,٢٥	٦	%٣٧,٥
مطلق	...	%٦,٢٥	٢	%١٢,٥

يتبين من الجدول رقم (١) أن غالبية المبحوثين من الفئتين العمريتين ١٩٧١-١٩٨٠ و ١٩٩١-٢٠٠٠ والذين عاصروا أهم التغييرات التي أثرت على بنية المجتمع الثقافية والاجتماعية والسياسية. وأن أكثر من نصف العينة من خريجي/خريجات الجامعات وناشطين او فاعلين في مجال مواجهة العنف المبني على أساس الجندر. فضلاً عن كون أربعة من المبحوثين / المبحوثات من أرباب الأسر من خريجي المستوى الإعدادي.

٨. الأنماط الأكثر شيوعاً من العنف الأسري المبني على أساس الجندر

انقسمت وحدات عينة البحث على اتجاهين فيما يتعلق بالأنماط الأكثر ممارسة من العنف المبني على أساس الجندر لحين كتابة البحث في المجتمع المحلي في إدارة كةرميان، الاتجاه الأول أكدوا على أن العنف الجسدي المتمثل في الضرب باستخدام آلة أو الضرب باليدين تمارس ضد النساء والبنات داخل الأسر، والعنف النفسي المتمثل في التحقير والإهانة و مضاعفة الضغوط النفسية على النساء والبنات داخل الأسر مستمر، حيث أكدت ثلاث ناشطات في مجال المجتمع المدني على أن " الضرب باليد والرجل والركل من الممارسات المتكررة

من قبل الزوج والإبن الأكبر تجاه الزوجة والبنات داخل الأسر في مدن كةرميان"، فضلاً عن تأكيد خمسة ناشطات في مجال حقوق المرأة واثنتان من أرباب الأسر داخل مدينة كلار على أنه "أصبح عادي عندهم اطلاق الإهانة اللفظية وغير اللفظية تجاه النساء والبنات داخل الأسر، فضلاً عن التحقير والتعرض للخوف والقلق والتوتر والإحباط والضغط النفسي بشكل مبرمج ومقبول اجتماعياً".

الاتجاه الثاني، والذين أكدوا على استمرار العنف الاجتماعي والعنف الاقتصادي كمنظمتين من أنماط العنف السائد والمبني على أساس الجندر، حيث أكد كل من المدير العام لدائرة الثقافة في كةرميان وثلاثة من الناشطات في مجال حقوق المرأة وموظفة بمديرية مواجهة العنف ضد المرأة ومديرة روضة للأطفال على أن "حرمان المرأة من قبل الزوج من العمل خارج المنزل ومن المصاريف المتعلقة بإدارة حياتها العادية، ومن الحقوق الأساسية مثل الخروج من المنزل لوحدها أي حركة المرأة بين المنزل وبقية مؤسسات المجتمع، بمعنى آخر كل حركة للمرأة من كلام، سلوك، لغة الجسد ونظرات، محسوبة من قبل الزوج والأخ والأب" بينما ركز اثنتان من أرباب الأسر على أن "نظرة الكثير من الرجال في كةرميان للمال تتلخص في أهمية ادخار المال وامتلاك العقارات، بالنتيجة تزداد معاناة المرأة المادية حين لا يتم تلبية احتياجاتها المادية من قبل الزوج وتشكل هذه الحالة أحد دوافع العنف المبني على أساس الجندر داخل الأسرة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذه الرؤية بدأت تضعف لدى الجيل الحالي من الشباب حيث بدا واضحاً لدى الشباب أهمية الصرف على أنفسهم وأسرههم واعتبارهم ذلك من أولويات حياتهم اليومية" وركزت ثلاثة من الناشطات في مجال حقوق المرأة على وجود الغيرة الشديدة من قبل الرجال على النساء والبنات "قبل كان مستحيل المرأة تخرج من بيتها ولو للعزاء لوحدها إلا ان تكون معها نساء أخريات وهذه الحالة مستمرة لدى بعض العوائل في مدن إدارة كةرميان، حيث لا تظهر نساؤهم على الضيوف من الرجال وقت قيامهم بالعزائم في بيوتهم" بالمقابل يبرر خريج المحاسبة والناشط السياسي على أن "تدخل الرجل كزوج ووالد في حركة الزوجة والبنات يكون فقط بهدف حمايتهما من جهة والحفاظ على العادات والتقاليد الاجتماعية من جهة أخرى".

وأخيراً أضافت مديرة دار إيواء النساء الحكومية في إدارة كةرميان على أن "لايزال نسبة من الأسر داخل مدن إدارة كةرميان تتحكم في حركة المرأة ويحرمون بناتهم ونساؤهم من التعليم والعمل بالتالي تظل نساؤهم بحاجة شديدة مادياً لأزواجهم وأبنائهم".

يتبين مما سبق عرضه أن أكثر من نمط من أنماط العنف لايزال يُمارس من قبل الزوج والأب والإبن الأكبر ضد النساء، وأن العنف النفسي أكثر أنماط العنف شيوعاً داخل الأسرة في مدن إدارة كةرميان، حيث يُمثل الإهانة والتحقير والقلق والخوف والإحباط والضغط النفسي من أهم سلوكيات غير اللفظية الموجهة للمرأة داخل المنزل، فضلاً عن البُعد النفسي المتضمن للسلوك اللفظي وغير اللفظي المتعلق بالعنف الجسدي والاقتصادي والاجتماعي الموجه ضد المرأة داخل الأسرة، والذي يُضاف لحصيلة العنف النفسي المعيق للنمو الشخصي للمرأة داخل الأسر. بالمقابل من الضروري الأخذ بنظر الاعتبار استمرار العنف الجسدي داخل الأسرة كتقنية إدارة العلاقة الأسرية بين الزوج والزوجة، حيث تكمن خطورة أنماط السلوك المتبعة من الضرب والركل من قبل الزوج في خلخلة الثقة بالنفس لدى المرأة وتقديرها لذاتها. حركة المرأة بين الفضاءات التي تُكون المجتمع من القضايا القديمة الجديدة التي تؤخذ بنظر الاعتبار في تحليل العوامل الموجهة لممارسة العنف الأسري المبني على أساس الجندر ضد المرأة، حيث تُمثل حرمان المرأة من حق الحركة بين المنزل وبقية الفضاءات من أنماط العنف المستمرة داخل الأسر في مدن إدارة كةرميان، حيث يرتبط وضع قيود أسرية وثقافية على حركة المرأة جزءاً مكملًا ونتيجة لحرمانها من احتياجاتها المادية اليومية من مصاريف و... الخ.

٩. العوامل الموجهة للعنف المبني على أساس الجندر

صنفت الباحثة العوامل الموجهة للعنف الأسري المبني على أساس الجندر داخل الأسر في مدن كةرميان حسب مضامين المقابلات مع وحدات عينة البحث إلى العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية:

أولاً: العوامل الذاتية

ركزت مديرة دار إيواء النساء على ضرورة وجود التفاهم بين الزوجين " من الأسباب المباشرة والمؤثرة في ازدياد واستمرار العنف المبني على أساس الجندر عدم وجود أو ضعف مستوى التفاهم بين الزوجين وذلك بسبب تدخل أهل الطرفين أو الاختلاف في مستوى الوعي أو الخلفية الثقافية للزوجين"، فضلاً عن تأكيد الناشط السياسي على أن "أهم داعم للحياة الزوجية وعلاقة الزوجين هو التفاهم ووجود المشتركات بينهما، ومن غير الممكن استمرار العنف مع وجود التفاهم بين الزوجين". أضاف مقدم الشرطة والناشط القانوني على أن "فضلاً عن عدم التفاهم بين الزوجين يُعتبر ضعف الوعي القانوني لدى الرجل والمرأة عاملاً مؤثراً في استمرار العنف المبني على أساس الجندر". يتبين من تحليل المبحوثين للعامل الذاتي والتركيز على أهمية وجود وفاعلية التفاهم كمقوم لحياة زوجية سليمة وبعيدة عن العنف، أن الوعي بعوامل وأسباب الموجهة للعنف المبني على أساس الجندر بمستوى جيد خاصة لدى الناشطات في مجال حقوق المرأة والمجتمع المدني.

ثانياً: العوامل الموضوعية المجتمعية

١. العامل الثقافي المتمثل في صورة المرأة والعادات والأعراف والتقاليد المتعلقة بالحياة الأسرية:

تتأثر العادات والأعراف والتقاليد بكل ما تتأثر بها مكونات المجتمع المحلي من التغيرات البنوية والوظيفية، ركز كلاً من الناشط السياسي وخريج العلوم السياسية وناشط مدني وناشطة في مجال حقوق المرأة على أن "ان عادات وتقاليد الحياة الأسرية في القرى والأرياف كان مختلفاً عما عليه الآن في مدن إدارة كةرميان حيث كانت المرأة صاحبة مكانة اجتماعية من خلال أدوارها داخل الأسرة والحقل وإدارتها للضيافة وكذلك الرجل كان فاعلاً بين الزراعة وتربية المواشي والدواجن. بينما بعد عمليات الأنفال والتهجير القسري تغير مكانة وأدوار كلا الجنسين تماماً حيث أصبح كل من الرجل والمرأة محروماً من تلك الأدوار ومن دون أن يقابل ذلك أدواراً جديدة في المدينة، فضلاً عن أن المدن الجديدة أصبحت مغلقة إلى حد كبير على الثقافة والحضارة، وأصبح هناك تغييراً واضحاً في السمات الحضارية للحياة في مدن إدارة كةرميان" وأضافوا بأن "الالتزام بالقانون كان جديداً على سكان المدن المهجرين وان تحكّم الأعراف القديمة لازالت مستمرة لدى الكثير من الأسر في مدن كةرميان". بالمقابل ركز كلٌّ من مدير إدارة دائرة كةرميان وهو خريج علم النفس واثان من ربات الأسر في مدينة كلال وناشطة في مجال حقوق المرأة وناشط سياسي على أن "أثر التكنولوجيا والشبكة العنكبوتية، مع عدم وجود رقابة، واضح تماماً على استقرار الأسرة وعاداتها وتقاليدها، حيث انعكس هذا الأثر بصورة سلبية على مكانة المرأة داخل الأسرة خاصة حين تتجاوز أعضاء الأسرة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي حدود الطبيعي إلى السهر المستمر طوال الليل أو حرمان المرأة من تكنولوجيا الاتصالات كلياً داخل بعض الأسر لحد الآن"

اتفقت وحدات عينة البحث على أثر العادات والتقاليد والأعراف في استمرار العنف المبني على أساس الجندر داخل الأسرة خاصة ما يتعلق بحركة المرأة وأدوارها ومكانتها داخل الأسرة على أن "أثر العادات والتقاليد والأعراف مزدوج، ففي بعض الحالات تم حل قضايا العنف ضد المرأة داخل الأسرة من خلال تقاليد أسرية موروثية، بالمقابل لعبت عادات وأعراف أخرى في مضاعفة الأثر السلبي لأنماط من العنف الموجه ضد المرأة لحين وصولها للقتل في أحيان قليلة".

اتفقت أربعة من وحدات عينة البحث من الناشطين والناشطات في مجال المجتمع المدني على أن "صورة المرأة مختزلة في إطار المتعة ووظيفة التربية ورعاية من هم في المنزل، ولدى الغالبية على المرأة الالتزام بكل ما يريده الزوج ولا يحق لها التعبير عن رأيها في حضور الزوج داخل الأسرة" بالمقابل ركز اثان من ارباب الأسر على أنه "اختلف وضع المرأة حيث بدأت تنتشر قيم العصيان والتحرر وانعكاساتها على

علاقة المرأة بزوجها بدل قيم الطاعة التي كانت مترسخة في منظومة العلاقة الأسرية".

يتبين من عرض آراء وحدات عينة البحث أن التغيير في مكونات العامل الثقافي أثر في تحديد مكانة المرأة وصورتها الثقافية بصورة سلبية وجعلها أكثر عرضة للعنف المبني على أساس الجندر داخل الأسرة.

٢. العامل الاجتماعي المتمثل في مكانة المرأة وأدوارها ومنظومة علاقاتها الأسرية والاجتماعية

اتفقت غالبية وحدات العينة على أن " المرأة ليست بشريكة الرجل في اتخاذ القرار داخل المنزل، وأن تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية مستمرة فيما يتعلق بلباس المرأة حيث تضطر نسبة كبيرة من النساء في مدن كةرميان إلى ارتداء الحجاب العشائري مادام ساكنة في مدن كةرميان، وهي نفسها ممكن ألا ترتدي غطاء الرأس عند خروجها إلى مدن أخرى مثل مدينة السليمانية " بالمقابل أكدت ثلاثة من ناشطات المجتمع المدني على أن " المرأة داخل الأسرة في مدن كةرميان إذا ساندت بناتها في الخروج من المنزل، تُعاقب من قبل الزوج من دون أن يوجه الزوج أي سؤال أو عتاب للبنات وأنه لاتزال صورة المرأة مختزلة في إطار الإنجاب ورعاية الأسرة ". بالمقابل وجدت الباحثة ان هناك اتفاق بين وحدات عينة البحث على تنميط أدوار النساء وتحديد أنماط من الأدوار الاجتماعية غير مقبولة ومسموحة للمرأة ان تلعبها داخل المجتمع حسب معايير اجتماعية محلية داخل مدن إدارة كةرميان. بينما ركز كلاً من الناشط القانوني وثلاث ناشطات في مجال حقوق المرأة وناشطة قانونية ومدنية على أن " الجيل الحالي من البنات والنساء المتزوجات اوضاعهن مختلفة مقارنة بالأجيال السابقة حيث هناك فرص عمل وفرص مشاركة في العمل المجتمعي أكثر لهن وبالمقابل هناك تغيير في مستوى وعي الشباب فيما يتعلق بحركة المرأة بين المنزل والمجتمع وجدوى مشاركتها وحضورها داخل المؤسسات التعليمية ومؤسسات العمل الرسمية وغير الرسمية مع بقاء حالات من هنا وهناك تمنع المرأة من أبسط حقوقها الاجتماعية والثقافية".

يتبين من عرض آراء وحدات عينة البحث أن المرأة الزوجة أكثر تعرضاً للحد من الحركة و الإلتزام بالأدوار الأسرية من ضمنهم تحمل مسؤولية البنات داخل الأسرة، فضلاً عن أن الكثير من شباب الجيل الحالي أصبحوا مختلفين فيما يتعلق بحركة المرأة اجتماعياً وحقها في العمل الاجتماعي والعام.

٣. العامل الديني المتمثل في فهم الدين وتفسيره ومدى تأثيره على العلاقات الزوجية والأسرية:

اتفقت غالبية وحدات العينة على أهمية الدين لدى الأسر واختلافوا على تحديد دور الدين في تنظيم وتوجيه العلاقات، حيث ركزت ثلاث ناشطات في مجال المجتمع المدني على أن "الرجل والأسرة في مدن كةرميان يختزلون الدين في التزام المرأة بالحجاب وأن المرأة التي لا تلتزم بالحجاب تعتبر مرفوضة عندهم" بينما ركز اثنان من أرباب الأسر على أن " تأثير الدين ضعيف فيما يتعلق بتنظيم العلاقات داخل الأسرة حتى أن الكثير من رجال الدين فشلوا في إدارة أسرهم ". بالمقابل أكد اثنان من وحدات عينة البحث ناشط مدني وناشطة في مجال حقوق الإنسان على أن " للدين أثر إيجابي على العلاقات الأسرية وذلك من خلال حضور النساء والبنات للدروس التربوية الدينية داخل المساجد ". فضلاً عن تأكيد المحاسب والناشط السياسي على أن " غالبية رجال الدين فاعلين في عملية الوساطة داخل الأسر لحل المشكلات وحالات العنف الموجهة ضد النساء".

ركز مدير دائرة الثقافة في إدارة كةرميان على " أن الدين دوره إيجابي حين يُفهم بطريقة صحيحة، ولكن وجود أنماط من الفهم المختلف، بسبب تأثير المؤسسات والمنظمات العاملة ضد التوجه الديني، أدى إلى حضور تأثيرات مختلفة للدين، مع ذلك لايزال الدين مصدراً للأمان والاستقرار الفرد والأسرة لأنه يخاطب النفس والعقل مباشرة"، بالمقابل ركزت الناشطة المدنية والقانونية على أن " السبب الرئيسي لفهم الدين الخاطيء هو رجال الدين الذين يفسرون الدين كرجال ومن منظور الرجالي بالتالي يلعب الدين دوراً موازياً للثقافة المنحازة للرجل ". وأكدت ناشطة في مجال حقوق المرأة وناشط قانوني على أن " رجال الدين لو أرادوا التدخل لمنع العنف على أساس الجندر يستطيعون فعل ذلك من خلال حُطبتهم ومحاولة رفع مستوى وعي الجميع".

يتبين من آراء المبحوثين أن بالرغم من حضور أنماط مختلفة من الفهم له، لا يزال يؤثر في توجهات الجنسين خاصة والمجتمع بصورة عامة فيما يتعلق بتنظيم العلاقات وتوجيهها، وإن كلاً من: رجال الدين، الفهم المتعدد والمختلف للدين، رؤى المؤسسات والمنظمات المدنية تجاه الدين لها تأثير مزدوج بدعم دور الدين أو إعاقته دور الدين في التأثير على واقع العنف الموجه ضد المرأة على أساس الجندر. ٤. العامل الإداري والسياسي المتمثل في دور المؤسسات الحكومية الخاصة بمواجهة العنف ودور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية النسائية:

انقسمت وحدات عينة البحث على اتجاهين، الاتجاه الأول ركزوا على العوامل المعيقة لأداء المؤسسات الحكومية في مجال مواجهة العنف المبني على أساس الجندر حيث يعتقد الناشط السياسي المخضرم أن "كون مديريات مواجهة العنف ضد المرأة تابعة لوزارة الداخلية كافية لأن تكون غير فاعلة، لأن المرأة الكردية تتوجس من رؤية رجال الشرطة في الواقع، فكيف تطمئن وتتوجه لمؤسسة عسكرية بغيرية الخلاص من العنف الموجه لها داخل أسرتها؟" وركزت الناشطات في مجال حقوق المرأة من وحدات عينة البحث على أن "المؤسسات الحكومية الخاصة بمواجهة العنف المبني على أساس الجندر تواجه عدم القبول من قبل الكثير من فئات المجتمع وكذلك تعاني هذه المؤسسات من تشويه صورتها ودورها في مواجهة العنف بأنماطها".

بينما الاتجاه الثاني ركزوا على دور و وظيفة المؤسسات الحكومية العاملة في مجال العنف المبني على أساس الجندر والعوامل المؤثرة عليها، ركز مدير عام دائرة الثقافة في كةرميان على مؤشر زيادة العنف المبني على أساس الجندر " الوظيفة الرئيسية للمؤسسات الحكومية المستحدثة لمواجهة العنف ضد النساء هي العمل على رفع مستوى الوعي الأسري والاجتماعي المتعلق بالعنف والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى العنف الممارس خلال كل عشرة سنوات، مع الأسف، الواقع يشير إلى عكس ذلك من خلال الإحصائيات الدالة على ازدياد نسبة العنف ومستواه تجاه المرأة داخل الأسرة وخارجها، وهذه النتيجة يثير السؤال عن دور مؤسسات مواجهة العنف ضد المرأة؟" بالمقابل اتفق ثلاثة من أرباب الأسر من بينهم سيدة على " أن المؤسسات الحكومية المسؤولة عن مواجهة العنف المبني على أساس الجندر لهم دور في ازدياد العنف ضد المرأة في الواقع وخاصة في محيط مدن إدارة كةرميان، وذلك من خلال تقديم الدعم النفسي وحث المرأة وتوجيهها لمواجهة أسرتها وذويها".

قيّم كل من الناشط السياسي وثلاثة ناشطات في مجال حقوق المرأة على أن " دور المؤسسات الحكومية في مواجهة العنف ضد النساء غير مؤثر لأن الموظفين والعاملين في تلك المؤسسات لديهم/ لديهم نفس قناعات رجال ونساء خارج هذه المؤسسات، فضلاً عن أن المؤسسات الحكومية غير مسنودة بالدعم الاجتماعي من المجتمع المحلي"، بينما ركز كل من مدير دائرة الثقافة في كةرميان واثنان من الناشطات في مجال حقوق المرأة على أن " إشكالية المؤسسات الحكومية الخاصة بمواجهة العنف المبني على أساس الجندر هي افتقارها إلى مناهج علمية معينة في التعامل مع الأنماط المختلفة من العنف وتحديد سبل معالجتها".

اتفقت غالبية وحدات العينة على أن " تواجد منظمات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية النسوية التابعة للأحزاب السياسية في مدن إدارة كةرميان وخاصة في مدنها الرئيسية بنشاطاتها ومشاريعها التوعوية كان ولا يزال لها تأثير على واقع المرأة بصورة عامة و مكانة المرأة داخل الأسرة، حيث أصبحت المرأة أكثر وعياً بنفسها وبأدوارها داخل الأسرة وخارجها" بينما ركز اثنان من الناشطات في مجال حقوق المرأة واثنان من أرباب الأسر على أن " المنظمات النسوية كان لهم دور في رفع مستوى وعي المرأة، لكن نفس المنظمات لم يقدموا بدائل لمعانة المرأة من الأنماط المختلفة للعنف الموجه لها لأنها أنثى".

يتبين من تحليل آراء المبحوثين/ المبحوثات أنه وبالرغم من ضعف القبول المجتمعي للمؤسسات الحكومية العاملة في مجال مواجهة العنف المبني على أساس الجندر، ألا أن لتلك المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية الفاعلة في مجال حقوق المرأة دور في توعية المرأة بحقوقها وتقديم الدعم النفسي للنساء.

اتفقت غالبية وحدات عينة البحث على أن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالرغم من وجود معوقات لها، لا تزال تمارس دوراً

مؤثراً في توعية المرأة بذاتها وحقوقها وأدوارها. واعتبروا بأن كلاً من: عدم انتهاج منهج علمي في التعامل مع حالات العنف المبني على أساس الجندر، كون المدراء والموظفين في إدارات المؤسسات الحكومية ينتمون الى نفس الثقافة المجتمعية المنحازة للرجل، حضور اتجاهات معينة لدى بعض من العاملين في تلك المؤسسات تؤدي إلى حالة الصدام بين الحالات المُعنفة وأسرههم وذويهم في حالة توجيههم بها، تلك العوامل تُعتبر عوامل معيقة لأداء المنظمات الجماهيرية النسائية ومنظمات المجتمع المدني من منظور وحدات عينة البحث.

١٠- استنتاجات البحث والتوصيات

اعتماداً على نتائج البحث يمكننا صياغة أهم الاستنتاجات لهذا البحث بهدف الحصول على تفسير وتوضيح العوامل الموجهة للعنف المبني على أساس الجندر وكالاتي:

أولاً: استنتاجات البحث

استطاعت الباحثة استخلاص الاستنتاجات المتعلقة بالعوامل الموجهة للعنف المبني على أساس الجندر داخل الأسرة في مدن إدارة كةرميان، منها:

١. الأنماط الأكثر شيوعاً وممارسةً من العنف المبني على أساس الجندر داخل الأسرة في مدن إدارة كةرميان هي: العنف النفسي والعنف الاجتماعي المتعلق بحركة المرأة، تليه العنف الاقتصادي.
٢. ضعف أو عدم وجود مستوى من التفاهم بين الزوجين وضعف مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي لدى الزوجين من أهم العوامل الذاتية والدافعة للعنف المبني على أساس الجندر.
٣. إن مكونات النظام الثقافي من عادات وتقاليد وأعراف وممارسات ثقافية أخرى لاتزال توجه العنف المبني على أساس الجندر ضد المرأة داخل الأسرة. كذلك التكنولوجيا له دور موجه حين يتجاوز المستخدم له الحدود المقبولة.
٤. ان اقضاء المرأة من الشراكة الحقيقية للرجل في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة يمثل موجهاً للعنف المبني على أساس الجندر وعاملاً لاستمرار تأطير صورة المرأة في سياق الأمومة ورعاية المنزل وتنظيم علاقتها مع الرجل على هذا الأساس.
٥. أن فعالية دور الدين ورجال الدين فيما يتعلق بالعنف المبني على أساس الجندر مقيد بأنماط الفهم المختلفة للدين ومدى وجود المشارك والمتفاعل من الفهم والممارسات بين الفهم الديني ومكونات الثقافة داخل مدن إدارة كةرميان، بالتالي الدين يؤثر سلباً وإيجاباً فيما يتعلق بالعنف المبني على أساس الجندر ضد المرأة داخل الأسرة في إدارة كةرميان.
٦. ضعف دور المؤسسات الحكومية العاملة في مجال مواجهة ومعالجة العنف الموجه ضد المرأة على أساس الجندر وافتقارها إلى مناهج علمية وقبول مجتمعي وثقافة مؤسسية مختلفة عن ثقافة المجتمع.
٧. أن منظمات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية الفاعلة في مجال حقوق المرأة لهما دور في رفع مستوى وعي المرأة بذاتها وبأدوارها الأسرية والاجتماعية، لكنهما لم يقدموا إستراتيجيات لمواجهة العنف المبني على أساس الجندر داخل الأسرة في إدارة كةرميان.

ثانياً: توصيات البحث

- توصي الباحثة بعد الانتهاء من البحث بضرورة التركيز على المحاور التالية للباحثين العاملين في مراكز البحوث الجامعية ومراكز البحوث في المجتمع المدني في مجال العنف المبني على أساس الجندر:
- دور ثقافة الأسرة في توجيه العنف المبني على أساس الجندر داخل وخارج الأسرة
 - دور المستوى التعليمي لأرباب الأسر في توجيه العنف المبني على أساس الجندر داخل الأسرة
 - دور الوعي الديني في مواجهة العنف المبني على أساس الجندر داخل الأسرة

المراجع:

١. احلام محمود الطيري. (٢٠١٥). العنف الأسري: مظاهره أسبابه علاجه. ط١. مركز المعلومات والتخطيط. الكويت.
٢. أحمد محي خلف صقر. (٢٠١٩). العوامل الثقافية والاجتماعية وتأثيرها على الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب في بعض دول العالم. ط١. دار التعليم الجامعي. دار التعليم الجامعي.
٣. البدري، د. بليقيس، مصطفى، د. عواطف (١٩٩٧). دليل الصحة الإنجابية وتنمية المرأة، إصدارات جامعة الأحفاد وصندوق الأمم المتحدة للسكان. السودان.
٤. التير، مصطفى. (١٩٩٧). العنف العائلي. الرياض. مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
٥. بدوي، احمد زكي (١٩٧٨) مصطلحات العلوم الاجتماعية. مكتبة لبنان.
٦. د. محمد عاطف غيث. (٢٠٠٦). قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
٧. منى يونس و د. نازك عبد الحلیم قطيشات. (٢٠١١). العنف الأسري. دار الصفاء للنشر والتوزيع.
٨. "إدارة كةرميان: دراسة في الجغرافيا الإدارية". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد ٦٢
٩. مفاهيم العنف الأسري في العالم العربي، ورقة عمل مقدمة من السيد حسن شكور/مديرية الشرطة القضائية-المغرب في المؤتمر العربي الاقليمي لحماية الأسرة الذي عقد في عمان خلال الفترة ١٣-١٥ كانون أول ٢٠٠٥.
10. Elizabeth Shrader & Moserrat Sagot.(2000)Domestic Violence Women's Way Out. Pan American Health Organization.
11. Sam and Bunny Sewell's.(2000) "Family Violence", A report from: Family Resources & Research. Edition. at http: www.naplesfl.net.